

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/ 379  
للنشر الفوري  
٩ أكتوبر ٢٠١٠

## بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الثاني والعشرين

برئاسة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير مالية مصر، في ٩ أكتوبر ٢٠١٠

**الاقتصاد العالمي:** يواصل التعافي الاقتصادي خطواته المطردة، وإن ظل هشاً وغير متكافئاً فيما بين البلدان الأعضاء. وإذ تواجه هذا المصدر للضغوط المحتملة، تشدد على التزامنا القوي بمواصلة العمل التعاوني لتأمين نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، وبالإحجام عن إجراءات السياسة التي تنتقص من إمكانية تحقيق هذا الهدف المشترك. وتتمثل أولوياتنا في معالجة أوجه الهشاشة المتبقية في القطاع المالي؛ وضمان تحقيق نمو قوي في القطاع الخاص وإنشاء وظائف جديدة؛ وتأمين مستوى كافٍ من الموارد المالية وضمان الحفاظ على مستويات مديونية قابلة للاستمرار؛ والعمل على تحقيق نمط أكثر توازناً للنمو العالمي، مع إدراك مسؤوليات بلدان الفائض وبلدان العجز؛ ومعالجة التحديات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة، والتي يمكن أن تكون مربكة للاقتصاد. ويجب أن يظل رفض الحمائية بكل أشكالها عنصراً أساسياً في إجراءاتنا المنسقة لمواجهة الأزمة. وهناك حاجة ملحة لبذل الجهود من جديد بغية التوصل إلى ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة.

**إصلاح القطاع المالي:** نرحب باتفاقية بازل الأخيرة التي تستهدف إدخال تحسينات كبيرة على جودة رأس المال المصرفي وزيادة حجمه، مع استحداث معيار عالمي للسيولة ونسبة محددة للرفع المالي. ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل كامل وتوقيت دقيق في جميع مناطق الاختصاص المعنية، الأمر الذي سيجقق صلابة أكبر لقطاعاتها المالية. وينبغي اتخاذ إجراءات أخرى لتقوية التنظيم والرقابة وتسوية الأوضاع عبر الحدود، والرقابة الاحترازية الكلية. كذلك ينبغي إحراز تقدم في تقوية الميزانيات العمومية والبنية التحتية للأسواق، وتخفيض المخاطر التي تنشأ في المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي، والحد من الخطر المعنوي، مع الاستمرار في إتاحة فرص متكافئة لجميع الأطراف. وندعو الصندوق إلى المساهمة في جدول الأعمال المهم هذا بالتعاون مع الهيئات المعنية. ونرحب بتقرير تقدم سير العمل المعني بفجوات البيانات والذي اشترك الصندوق في إعداده مع مجلس الاستقرار الدولي، ونشجع مزيداً من الجهود لمتابعة تنفيذ توصياته.

**البلدان منخفضة الدخل:** من التطورات الإيجابية ما أبدته البلدان منخفضة الدخل من صلابة وقدرة على التعافي السريع. فقد أدت الإصلاحات الكبيرة التي أجرتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة إلى حماية اقتصاداتها أثناء الأزمة. ومن الإجراءات ذات الأولوية إعادة بناء الحيز الكافي أمام السياسات، إلى جانب تعزيز القدرة على الاستثمار بكفاءة والاقتراض على أساس قابل للاستمرار بغية الوفاء باحتياجات النمو والتنمية. ونحن نرحب بمساهمات الأعضاء في أنشطة الإقراض الميسر وندعو لتقديم مزيد من الدعم في هذا الاتجاه، بما في ذلك الدعم من المساهمين الجدد. وينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده المبذولة لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك الوفاء بالتزاماته في تقديم المعونة.

**إصلاح صندوق النقد الدولي:** نرحب بالعمل المكثف والمستمر الذي يقوم به الصندوق في مراجعة نظام حوكمته والصلاحيات المنوطة به على النحو الذي دعونا إليه من قبل. وقد اتخذ الصندوق إجراءات صائبة للتكيف مع احتياجات البلدان الأعضاء أثناء الأزمة. وينبغي اتخاذ إجراءات إضافية عاجلة لتعزيز دوره وفعاليتيه كمؤسسة عالمية مختصة بالرقابة المالية الكلية والتعاون على مستوى السياسات.

- **إصلاحات الحصص والحوكمة:** نعيد التأكيد على أن إصلاحات الحصص والحوكمة تكتسب أهمية بالغة في إرساء شرعية الصندوق وفعاليتيه. وينبغي أن يظل الصندوق مؤسسة قائمة على حصص العضوية. ونحن نحث البلدان الأعضاء التي لم تعلن الموافقة بعد على إصلاح نظام الحصص والأصوات والذي تقرر في عام ٢٠٠٨ أن تبادر بإعلان هذه الموافقة على الفور. وقد حققنا تقدما نحو إيجاد أرضية مشتركة بشأن مجالات الإصلاح الأساسية، ونعمل بنشاط على حل القضايا التي لا تزال معلقة. وتتعلق هذه القضايا بحجم زيادة الحصص وعملية تحويل أنصبة الحصص، بما يتوافق مع بيان اسطنبول الصادر في أكتوبر ٢٠٠٩، وتعزيز صوت وتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المجلس التنفيذي للصندوق، وطرائق حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان، وتعزيز المشاركة الوزارية والإشراف الاستراتيجي، وإرساء عملية تقوم على العلنية والشفافية والجدارة لاختيار مدير عام صندوق النقد الدولي وغيره من رؤساء المؤسسات المالية الدولية. وندعو إلى تحقيق تقدم في مساءلة المجلس التنفيذي والإدارة العليا، وتعزيز فعالية المجلس التنفيذي، وتحقيق التنوع اللازم في الموارد البشرية. ونظرا لإلحاح هذه القضايا، ندعو المدير العام إلى رفع تقرير إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول إصلاحات الحصص والحكومة مع نهاية أكتوبر الجاري.

- **صلاحيات الرقابة:** يجب تقوية العمل الرقابي الذي يمارسه الصندوق على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، في ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة. ومن الأولويات في هذا الخصوص إرساء رقابة أقوى وأكثر استنادا إلى اعتبارات المساواة بغية الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. كذلك ينبغي تحسين التركيز على قضايا الاستقرار المالي والصلاحيات التي تربطها بالاقتصاد الكلي، وزيادة الاهتمام بتداعيات الأزمات عبر الحدود. وينبغي أيضا توثيق التضافر بين مختلف الأدوات المستخدمة في الرقابة. ونرحب بالقرار المتخذ لتحويل تقييمات الاستقرار المالي التي تتم من خلال "برنامج تقييم القطاع المالي" إلى عملية إلزامية في سياق العمل الرقابي بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي. وندعو إلى القيام في عام ٢٠١١ بالمراجعة التي تتم كل ثلاث سنوات للنظر في فعالية الإطار المعتمد لرقابة الصندوق، بما في ذلك مدى دقته وصراحته ومساواته بين

البلدان الأعضاء وتركيزه على القضايا النظامية وسبل تحسين فعاليته. وسوف نستعرض نتائج هذه المبادرات في اجتماعنا المقرر عقده في أكتوبر ٢٠١١. ندعو البلدان الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، كما نتطلع إلى استعراض التقدم المحقق في اجتماعاتنا القادمة.

- **صلاحيات التمويل:** بعد أن أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً لتسهيلاته المستخدمة في الإقراض في مطلع الأزمة، نرحب بقرار المجلس التنفيذي تعظيم دور الصندوق في الوقاية من الأزمات عن طريق تحسين "خط الائتمان المرن" وإنشاء "خط الائتمان الوقائي"، وهي مبادرات مهمة يتعين البدء في تقييمها مع مرور الوقت. وندعو الصندوق أيضاً إلى مواصلة عمله المتعلق بسبل تحسين قدرته على مساعدة البلدان الأعضاء كي تتمكن من مواكبة الصدمات النظامية والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، لا سيما القائمة على الترتيبات المالية الإقليمية. وإننا نتطلع إلى صدور تقارير عن تقدم سير العمل في هذا الصدد..

- **الصلاحيات المتعلقة بالاستقرار النقدي الدولي:** رغم الصلابة التي برهن عليها النظام النقدي الدولي، فإن التوترات ومواطن الضعف لا تزال قائمة بسبب اتساع الاختلالات العالمية، واستمرار تقلب التدفقات الرأسمالية وحركات أسعار الصرف، والقضايا المتعلقة بعرض الاحتياطيات الرسمية وتكوين المزيد منها. ونظراً للأهمية البالغة التي تعلق على هذه القضايا في تأمين فعالية عمل الاقتصاد العالمي واستقرار النظام النقدي الدولي، ندعو الصندوق إلى تعميق عمله المتعلق بهذه المجالات، بما في ذلك إجراء دراسات متعمقة تساعد في زيادة فعالية السياسات التي تتيح إدارة التدفقات الرأسمالية. ونحن نتطلع إلى استعراض تحليلات ومقترحات أخرى على مدار العام القادم.

- **الاجتماع القادم:** سوف يعقد اجتماعنا الاعتيادي القادم في العاصمة واشنطن بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١١. وندعو مندوبينا لبدء التحضير مسبقاً لما سنجره من مناقشات.

## الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي

٩ أكتوبر ٢٠١٠، واشنطن العاصمة

### قائمة الحضور

#### رئيس اللجنة

يوسف بطرس غالي

#### المدير العام

دومينيك سترأوس-كان

#### الأعضاء أو المناويون

أولوشيغون أغانغا، وزير المالية، نيجيريا

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة

إرنستو كورديرو أرويو، وزير المالية والائتمان العام، المكسيك

هوزيه دي غريغوريو، رئيس البنك المركزي، شيلي

يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا

جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا

تيموثي غابنتر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

سيغبيورن يونسن، وزير المالية، النرويج

ألكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، الاتحاد الروسي

كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والصناعة والعمل، فرنسا

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

غويدو مانتيفا، وزير المالية، البرازيل

هانز-رودولف ميرز، وزير المالية، سويسرا

زيتي أختر عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي

(مناوبا عن أحمد حسني محمد حنظلة، وزير المالية الثاني، ماليزيا)

براناب موخرجي، وزير المالية، الهند

ماغلوار نغامبيا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة، غابون

يوشيهيكو نودا، وزير المالية، اليابان  
 جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة  
 ديديه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا  
 أكسل ويبر، رئيس البنك المركزي الألماني  
 (مناوبا عن فولغانغ شويله، وزير المالية، ألمانيا)  
 جوليو تريمونتي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا  
 جونج-هيون يون، وزير الاستراتيجية والمالية، كوريا  
 تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

### المراقبون

أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس لجنة التنمية المشتركة  
 هايم كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية  
 هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
 ماريو دراغي، رئيس مجلس الاستقرار المالي  
 هاينز فلاسبيك، رئيس قسم العولمة واستراتيجيات التنمية،  
 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)  
 اينجيل غوريبيا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
 باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية  
 حسن قبازد، رئيس قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)  
 أولي رين، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية  
 خوان سومافيا، مدير عام منظمة العمل الدولية  
 جون كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي  
 روبرت بيتر فوس، مدير قسم سياسات التنمية والتحليل في إدارة الشؤون  
 الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة  
 روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي.